|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)  نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 | |  |
|  | |  | |
|  | |  | |
| الجلسة العامة | | الإضافة 33 للوثيقة 35-A | |
|  | | 13 سبتمبر 2024 | |
|  | | الأصل: بالإنكليزية | |
|  | | | |
| إدارات الاتحاد الإفريقي للاتصالات | | | |
| مشروع قرار جديد [ATU-DPI] - تعزيز أنشطة التقييس بشأن  البنية التحتية العامة الرقمية لدعم التحول الرقمي في البلدان النامية | | | |
|  | | | |
|  | | | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ملخص:** | يستجيب مشروع القرار هذا للخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024، التي تكرّس التحول الرقمي المستدام بوصفه هدفاً استراتيجياً للاتحاد في تيسير التقدم نحو تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. | |
| **للاتصال:** | Isaac Boateng الاتحاد الإفريقي للاتصالات | البريد الإلكتروني: [i.boateng@atuuat.africa](mailto:i.boateng@atuuat.africa) |

مقدمة

يمكن تحويل تقديم خدمات القطاعين العام والخاص من خلال الرقمنة والتقدم التكنولوجي. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الحلول الرقمية العامة التي استُحدثت بمعزل عن الآخرين إلى استعمال دون المستوى المثالي للموارد وتكاليف الفرصة البديلة. وفي الآونة الأخيرة، يوفر نهج البنية التحتية العامة الرقمية (DPI) الذي نشره عدد من البلدان، عوضاً عن ذلك، بنية تحتية تكنولوجية مشتركة قابلة للتشغيل البيني ومبنية على معايير مفتوحة. ويسمح هذا النهج بمزيد من المنافسة والابتكار والشمول في إعداد الحلول الرقمية للخدمات العامة. ويكفل إمكانية أن تكون البيانات قابلة للتشغيل البيني، مع الموافقة اللازمة. ومن المهم كثيراً أن تكون البنية التحتية العامة الرقمية مصممة بحيث تولي الأولوية للنهج الشاملة القائمة على الحقوق للمستعملين، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية والخصوصية. ويمكن أن يفيد تطبيق نهج البنية التحتية العامة الرقمية الخدمات العامة في عدد من المجالات، مثل الهوية الرقمية، وأنظمة تبادل البيانات القائمة على الموافقة، وأنظمة الدفع الرقمية، والسجلات الصحية، والترخيص للسائقين والمركبات، والتعليم، وسجلات العدالة، والزراعة وغير ذلك. ويمكن أن تؤثر الهوية الرقمية بصورة خاصة تأثيراً كبيراً على سرعة المعاملات، إذ تؤثر في كل هذه القطاعات الأسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد المحافظ الرقمية الأشخاص على إجراء المعاملات على الخط، فيما تمنحهم قدرة التحكم في المعلومات التي يشاركونها وما هي الجهات التي يتشاركون معها.

المقترح

يستجيب مشروع القرار هذا للخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024، التي تكرّس التحول الرقمي المستدام بوصفه هدفاً استراتيجياً للاتحاد في تيسير التقدم نحو تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ADD ATU/35A33/1

مشروع قرار جديد [ATU-DPI] (نيودلهي، 2024)

تعزيز أنشطة التقييس المتعلقة بالبنية التحتية العامة الرقمية  
من أجل دعم التحول الرقمي في البلدان النامية

(نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)

إذ تذكِّر

*أ )* بالرقم 13 في المادة 1 من دستور الاتحاد الذي ينص على أن الاتحاد يسهل تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي مع نوعية خدمة مرضية؛

*ب)* بأن المادة 17 من دستور الاتحاد تذكر أن وظائف قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد (ITU-T) تتمثل في الوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية؛

*ج)* بأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024، المعتمدة بموجب القرار 71 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، تنص على أن التحول الرقمي المستدام هو هدف استراتيجي للاتحاد في تيسير التقدم نحو تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*د )* بقرار مجلس الاتحاد 1353 (جنيف، 2012) الذي يقرّ بأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك

*أ )* أن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات شاركت في دراسة بعض اللبنات الأساسية للبنية التحتية العامة الرقمية من خلال فريق المقرّر المعني بإدارة هوية،

وإذ تضع في اعتبارها

*أ )* أن تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) يتطلب تحولاً رقمياً شاملاً، وأن البنية التحتية العامة الرقمية (DPI) يمكن أن تزيد إلى أقصى حد فرص الرقمنة لدعم أهداف التنمية المستدامة؛

*ب)* أن التحول الرقمي من خلال ظهور تكنولوجيات رئيسية والذي يُتيح خدمات وتطبيقات جديدة ويعزّز بناء مجتمع المعلومات هو عامل تمكين أساسي لإحراز تقدم نحو تحقيق التحول الرقمي، الأمر الذي يبغي مراعاته في أعمال قطاع تقييس الاتصالات؛

*ج)* أن البنية التحتية العامة الرقمية، بدلاً من اتباع نهج منعزل لتصميم وتنفيذ الحلول الرقمية، تشدد على اللبنات الرقمية التي تركز على الناس والقابلة للتشغيل البيني على نطاق مجتمعي، ويسمح هذا النهج للجهات الفاعلة المحلية في النظم الإيكولوجية الرقمية بالابتكار على رأس هذه الكتل، وتعزيز الخدمات الجديدة للناس، ومن خلال نهج البنية التحتية العامة الرقمية القائمة على الحقوق والمتمحورة حول الناس، يمكن أن تدفع البلدان بمجموعة من الأهداف الإنمائية والاستجابة بشكل أفضل أثناء الأزمات؛

*د )* أن البلدان، من أجل تحقيق فوائد البنية التحتية العامة الرقمية، يجب أن تتمكن من النفاذ إلى تكنولوجيات ميسورة التكلفة وآمنة وقابلة للتطوير، إلى جانب الخبرة التقنية اللازمة لتصميم البنية التحتية العامة الرقمية ونشرها واستحداثها، وأن البلدان، في النظام الإيكولوجي الحالي الذي أُنشئ، لا يمكن أن تستفيد من حلول منخفضة التكلفة وقابلة لإعادة الاستخدام بسبب نقص الخبرة الرقمية المحلية؛

*ﻫ )* أن هناك حاجة أيضاً إلى توسيع وتيسير التعاون الدولي بشأن معايير البنية التحتية العامة الرقمية من أجل التحول الرقمي المستدام في أوساط هيئات التقييس الدولية والإقليمية، سعياً إلى تجنب ازدواجية العمل وتحقيق الاستعمال الفعال للموارد،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أن البلدان النامية بوسعها الاستفادة كثيراً من تطبيق معايير البنية التحتية العامة الرقمية واستحداثها؛

*ب)* أن عمل GovStack في قطاع التنمية، من أجل وضع مواصفات تقنية للمكونات الأساسية للبنية التحتية العامة الرقمية، وهي الهوية الرقمية والمدفوعات الرقمية وتبادل البيانات الموثوق به، سيعود بفائدة كبيرة على البلدان النامية؛

*ج)* أن المعايير التقنية ستكون ضرورية لتطوير بنية تحتية عامة رقمية مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني ومنع تقييدات البائعين للحفاظ على التحول الرقمي المبتكر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تلاحظ

أنه يمكن الاستفادة من البنية التحتية العامة الرقمية لإنشاء أنظمة إيكولوجية رقمية تعزز الشفافية وقابلية التشغيل البيني وتبادل البيانات والتطبيقات المبتكرة التي يمكن أن تساعد في إيجاد حلول قابلة للتطوير تمكِّن الأمم والمجتمعات المحلية والأفراد،

تقرر تكليف مدير مكتب تقييس الاتصالات

*أ )* بإجراء دراسات ذات صلة بشأن المتطلبات التقنية للبنات الأساسية للبنية التحتية العامة الرقمية مثل الهوية الرقمية والمدفوعات الرقمية والمحافظ الرقمية وتبادل البيانات القائم على الموافقة وغيرها من اللبنات الرقمية القابلة لإعادة الاستعمال من أجل البنية التحتية العامة الرقمية بغية تعزيز قابلية التشغيل البيني والشفافية وتبادل البيانات الموثوق به بغرض تعزيز تطوير البنية التحتية العامة الرقمية ونشرها؛

*ب)* بتجميع مستودع للمعايير التقنية وحالات الاستعمال المتعلقة بالبنية التحتية العامة الرقمية التي يمكن إتاحتها للبلدان النامية من أجل اعتمادها في تنفيذ البنية التحتية العامة الرقمية؛

*ج)* بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن هذا القرار إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

*د )* بتنظيم ورش عمل لأعضاء الاتحاد بالتعاون مع غيرها من المنظمات المعنية بوضع المعايير والهيئات الأكاديمية والمؤسسات ذات الصلة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البنية التحتية العامة الرقمية، من أجل إذكاء الوعي وتحديد الاحتياجات والتحديات الخاصة للبلدان النامية في نشر هذه البنية التحتية المذكورة،

يكلف مديرَيْ مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات

بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة المتعددة والمنظمات الحكومية الدولية التي تساعد البلدان على تنفيذ الينية التحتية العامة الرقمية، ومع البلدان التي استخلصت الدروس لتبادلها في هذا الصدد،

تكلف لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات

*أ )* بتنظيم الأعمال والدراسات اللازمة من أجل توسيع وتسريع العمل المتعلق بالبنية التحتية العامة الرقمية؛

*ب)* بتيسير وضع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التي يمكن أن تؤدي إلى اعتماد مستدام وشامل وفعال للبنية التحتية العامة الرقمية في مختلف القطاعات والتكنولوجيات، وتعزيز قابلية التشغيل البيني والمعايير المفتوحة والابتكار، مع تقاسم البيانات على أساس الموافقة، وإدماج الأمن حسب التصميم؛

*ج)* بالتنسيق والتعاون مع المنظمات المعنية بوضع المعايير والمؤسسات الأخرى المشارِكة في وضع المعايير وتنفيذها وبناء القدرات في مجال البنية التحتية العامة الرقمية، ومع الأفرقة الأخرى في الاتحاد؛

*د )* بوضع معايير تقنية ومبادئ توجيهية تساعد البلدان النامية على إنشاء بنيتها التحتية العامة الرقمية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الأكاديمية إلى

*أ )* تقديم مساهمات والمشاركة بنشاط في تبادل الدروس المستفادة في مجال تنفيذ البنية التحتية العامة الرقمية؛

*ب)* تشجيع استخدام أدوات رقمية مبتكرة ومعايير مفتوحة حسب الاقتضاء لدفع نشر البنية التحتية العامة الرقمية؛

*ج)* تنفيذ تدابير سياساتية من أجل التوصيلية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية لضمان جعل البنية التحتية العامة الرقمية في متناول جميع الناس، بمَن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية وذوو الإعاقة التي تحد النفاذ بالوسائل التقليدية.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ